حقوق الانسان بين العولمة والعالمية

استاذ مساعد د. حميد موحان الموسوي
معهد الإدارة الرصافة

مدرس د.شذى حسن زلزله
معهد الادارة الرصافة

المقدمة

عالم القرن الواحد والعشرين عالم ينطوي في ظل متغيراته الدولية الجديدة بعض الايجابيات بالنسبة الى مسيرة التقدم الانساني غير انه في الوقت نفسه ان بعضاً من هذه المتغيرات صاحبتها جهوداً استثنائية لمحاولة عولمة بعض القضايا العامة في العالم وبشكل خاص قضية حقوق الانسان وهو فهم تتأكد خطورته عبر سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وايجاد حالة اغتراب ما بين الانسان الفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية والحضارية التي انتجتها حضارة الآباء والاجداد. من هنا تأتي أهمية موضوع البحث.

ان الأشكالية التي يطرحها البحث هي هل أن قضية حقوق الانسان قضية عالمية أم انها قضية معولمة، بمعنى آخر إذا كانت قضية عالمية فهذا يعني قابلية مبادئها للتطبيق او بالأصح وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الانسانية أياً كانت الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر.

أما انها معولمة فنقصد بها أن الولايات المتحدة والغرب بعامة ومن خلال مشروع العولمة يؤكدان على ان مفاهيمها ودورهما في حقوق الانسان هي التي تسود خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الانظمة الشيوعية. وعليه فأننا سنجيب عن هذه الاشكالية عبر فرضية البحث حيث يسعى الباحثان الى البرهنة على صحة الفرضية الآتية: "إن قضية حقوق الانسان لم تعد قضية خاصة

بالشؤون الداخلية للدول بل هي أضحت قضية عالمية تمس الامن والسلم الدولبين في ظل العولمة".

يهدف البحث الى دراسة وتحليل ظاهرة العولمة. واختلافها عن مفهوم العالمية وتأثيرها على مسائل حقوق الانسان وحرياته الاساسيه. وعليه قمنا بتقسيم البحث بعد هذه المقدمة الى أربع فقرات اساسية في الاولى قمنا بتحديد المفاهيم، وفي الثانية تناولنا اشكالية العلاقة بين العولمة والعالمية، اما الثالثة فنبحث في حقوق الانسان من الخصوصية الى العالمية واخيراً تناولنا عولمة حقوق الانسان في الفقرة الرابعة ثم خاتمة واستنتاجات.

اولاً:- في تحديد المفاهيم

1. **العولمة**:- كثر الحديث عن العولمة منذ حين فعقدت لها ندوات متعددة في ارجاء وطننا العربي والقيت فيها المحاضرات وكتبت عنها المقالات في الصحف والمجلات، وخصصت لها الفصول في الكتب ورغم انقسام الاراء وتناقض المواقف حولها إلا أنها استقطبت اهتمام شرائح فكرية وفئات اجتماعية متعددة الانتماءات والتخصصات من اقتصاديين وساسه وعلماء اجتماع ومثقفين لا يربط بينهم سوى اهتمامهم بجملة التغيرات النوعية المتلاحقه التي يشهدها العالم في مستويات مختلفة[1].

ان صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً الى تعدد تعريفاتها التي تتأثر سلباً بانحيازات الباحثين الايدلوجيه واتجاهاتهم ازاء العولمة رفضاً وقبولاً. وعليه فأننا هنا نستعرض بعضاً من التعريفات لنظرية العولمة، فالاستاذ [انتوني جيدينز] ابراز اعلام السوسيولوجيا في الوقت الراهن يقول ان العولمة هي ((تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتده على نطاق العالم اجمع والتي تربط محليات

(1) د.رسلان خضور، سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، دمشق المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 7 تموز، 1998، ص4.

متباعدة بحيث ان الاهداف المحلية تكيفها احداث تصدر على بعد أميال عديدة وكذلك العكس))[1] فيما اعتمد [جيمس روزناو] وهو أحد ابرز علماء السياسة الامريكين تعريفاً للعولمة بطريقة تحليليه، فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة والايدلوجيا، وتشمل اعادة تنظيم الانتاج تداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار اسواق التحويل وتماثل السلع الاستهلاكية لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمقيمه. ومن هذا المنطلق تحدث العولمة– طبقاً لرأي روزنا ومن خلال اربع طرق متداخله ومترابطه وهي:

– من خلال الحوار الثنائي عن طريق تقنيات الاتصال.
– الاتصال أحادي الاتجاه من خلال الطبقة الوسطى.
– او من خلال المنافسة والمحاكاة.
– او من خلال تماثل المؤسسات[2]

أما [جيمس وتيلمان] فيعرفها بأنها "الظاهرة التي تسمح بالتداخل فيما بين دولة واخرى في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة بالاضافة الى "المرونه" والتي تعني الاستعداد لقبول تغيرات تكنولوجية والتكيف معها بصورة سريعة، وفي العولمة يكون الانتماء للعالم كله عبر الحدود الوطنية"[3]. ولم ينفرد العلماء الغربيون بمحاولة تعريف العولمة بل لقد تصدى لهذه المهمة عدد من المفكرين

---

(1) د.عبد الله عثمان التوم، د. عبد الرؤوف محمد آدام، العولمة دراسة تحليليه تقديه، لندن، دار الوراق، الطبعة الاولى، 1999، ص20.

(2) خضير عباس النداوي، العولمة المضامين– الدلالات، بغداد، بيت الحكمة، مجلة الحكمة، العدد 16، 2000، ص47.

(3) نقلاً عن سرمد عبد الستار أمين – التغيير التكنولوجي وإشكالية التنافس على المستوى الدولي "دراسة مستقبلية" رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2000، ص69.

العرب ابرزهم المفكر السوري المعروف صادق جلال العظم حيث عرفها "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريباً الى نقطه الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الإنتاج واعادة الإنتاج ذاتها، اي ان ظاهرة العولمة هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية ايضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودولة، العولمة بهذا المعنى هو رسملة العالم على مستوى العمق بعد ان كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهرة"[1].

أما د.رسلان خضور فيعرفها بأنها "عملية تعميم لانماط انتاج واستهلاك وتوزيع لانماط ثقافية واجتماعية وسياسية ولقيم واخلاقيات ولانماط اعلامية تشمل العالم كله وبذلك تكون العولمة تعميم لنمط حياة معين ودعوة لتبني نماذج معينة بأستخدام ثلاث أدوات اساسية ساعدت وتساعد على بلورة الظاهرة وهي الشركات متعددة الجنسيات وتكنولوجيا الاتصالات والاعلام والمؤسسات والمنظمات الدولية[2].

يتضح مما تقدم انه ثمة اتفاق على عدم وجود تعريف جامع مانع لمفهوم العولمة، وعلى صعوبة الاحاطه به من الناحيتين النظرية والعملية، وان العولمة قضية خلافيه تتضارب الاراء حولها ما بين مؤيد ومعارض بها، فالبعض يعتبرها سلبية فيما ينظر لها الآخر بأنها ايجابية، وهذا ناتج من تباين المواقع والمرجعيات التي تنطلق منها لتحديد هذه الظاهرة.

---

(1) نقلاً عن السيد بسين، في مفهوم العولمة، في اسامة امين الخولي (تحرير) العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ط3، ص28.

(2) د. رسلان خضور، سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، مصدر سابق، ص10.

ومهما يكن من أمر فان الذين ينظرون اليها بايجابية أو سلبية يقرون بأن هناك معطيات عديدة وتحولات كبيرة وحركة باتجاه عولمة العالم. وعليه فأننا نرى ان هناك ثلاثة مستويات للعولمة متداخلة هي الاقتصاد، والسياسة، والثقافة.

ففي الاقتصاد تعني الليبراليه التي تدعو الى الحرية الفردية والمنافسة والتبادل الحر وفي السياسة تعني اعتماد الديمقراطية وحقوق الانسان وانتهاء سيادة الدولة وفي الثقافة تعني تعميم نمط ثقافي واحد.

2. **مفهوم حقوق الانسان:** كان ولايزال الاتجاه الفقهي والقانوني في الغالب يتجنب تحديد المفاهيم والتعاريف بخصوص حقوق الانسان وحرياته الاساسية وانما العمل قد جرى على نحو عام على التركيز على تضيفها لكثرة مواضيع مادتها.

يبد ان ذلك لم يمنع تعريفها او تحديد مفهومها لاغراض أكاديمية أو بحثيه خالصة، واختلفت تلك التعاريف وتباينت نتيجة لاختلاف القاعدة الفكرية او السياسية التي انطلق منها الشراح والتي ركزت كلها على الانسان الفرد وضماناته دون غيره[1] وابرز من عرف هذا المفهوم الباحث الفرنسي [رينيه كاسان] حيث يقول "انه فرع خاص من العلوم الاجتماعية يستهدف دراسة الروابط بين الانسان لتحقيق الكرامة الانسانية بتحقيق الحقوق والامكانيات التي تعبر بمجموعها ضرورة لانماء شخصية ككائن بشري"[2] اما السفير عمر البرزنجي فيعرفا "عبارة عن مجمل الحقوق المادية والمعنوية المترتبة للانسان والمتضمنه حماية الانسان من كافة الاخطار التي تهدده في شخصيته وماله ومعتقده وسلوكه في فترة ما قبل

(1) د. صلاح حسن مطرود، العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، في مجموعة باحثين، العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحره، بيت الحكمة، 1999، ص216.

(2) د. قحطان الخفاجي، مفهوم حقوق الانسان والقوانيين المنظمة له، محاضره القيت ضمن البرنامج التدريبي الموسوم "الديمقراطية وحقوق الانسان" التي اقامته كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للفترة من 3/22 ولغاية 2005/3/31.

ولادته الى مابعد وفاته التي أكدت عليها شرائع السماء وقوانين الارض وقيم الخلق والمثل العليا للانسان عبر التاريخ، ويمكننا القول ان لحقوق الانسان مقاييس رئيسيه لايستطيع الفرد ان يعيش بدونها حياة حره كريمه"[1].

غير اننا علينا ان نميز بين تعريف حقوق الانسان والتعاريف الآخرى المرادفه له مثلاً الصكوك والتي هي كل ما يصدر عن المنظمة الدولية (الامم المتحدة) او وكالاتها المتخصصة من مبادئ وقواعد أو ممارسات لتطبقها على الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة.

او الاعلان: وهو مصطلح دولي في نظام الامم المتحدة يعكس بياناً قانونياً صيغ من حكومات او مجموعة من الحكومات في الامم المتحدة يشير الى توافق عام ويحظى بالتصويت الاكثرية.

ان الذي يجب ان نفهمه هو ان حقوق الانسان هي ليست هبه من جهة معينة بقدر ما هي ايمان انساني سواء للمالكين للسلطة او القرار، هي اراده انسانية راسخه ثابته مع الانسان[2]. وان التجربة البشرية مرت بمجموعة من المحاولات لتضيف وتعريف حقوق الانسان وترتيبها ضمن لائحة دساتيرها وقوانينها نذكر على سبيل المثال[3].

<u>المحاولة الاولى:</u> كانت على يد أبو أسحاق الشاطبي من علماء القرن الخامس الهجري ومن فحول علم الاصول حيث كتب في كتاب الموافقات في المجلد الثاني تحت عنوان الضروريات الخمسة (الاصول الخمسة –

(1) السفير عمر البرزنجي، محاضرة القيت على طلبة الدوره الدبلوماسية لوزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية في 2004/12/9.

(2) د. قحطان الخفاجي، مصدر سابق.

(3) السفير عمر البرزنجي، مصدر سابق.

القواعد الخمسة):- 1-حفظ النفس 2 -حفظ الدين 3-حفظ العقل - 4حفظ المال 5-حفظ العرض

المحاولة الثانية: وهو تأكيد ابن "القيم الجوزيه" في القرن الخامس الهجري على تأسيس حقوق الفرد في المجتمع على اساس المصلحة حيث قال "اينما وجدت المصلحة فثمة شرع الله".

المحاولة الثالثة: الاعلان الانكليزي لحقوق الانسان في القرن السادس عشر الميلادي من قبل هيئة برلمانية انكليزيه تهتم بقضية النواب البرلمانين وتقييد سلطان الملك وحق الشعب في عزل الملك.

المحاولة الرابعة: الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان حيث قامت الثورة الفرنسية سنة 1789 ضد سلطة الملك لويس السادس عشر واعلنت مبادئها المعروفه في المفردات الثلاث: الحرية، الاخاء، المساواة.

المحاولة الخامسة: الاعلان الامريكي لحقوق الانسان في القرن السابع عشر وهي نفس الحقوق التي تعنى بتقديس الفرد ودوره في بناء المجتمع والضمان الاجتماعي وتأسيس المجتمع الديمقراطي وحرية تكريس رأس المال واحياء الارض والمساواة أمام القانون وتم تصحيح المفاهيم الواردة حول المساواة في عهد الرئيس (ابراهام لنكولن) بشكل جزئي وتكتب له فضيلة تحرير المجتمع من نظام العبودية والغاء الرق الى الابد.

المحاولة السادسة: الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 1948/12/10

ان مجموع الحقوق الاساسية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الانسان تتمثل في:

1. الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.
2. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

3. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966[1].

يتضح مما تقدم ان الادبيات السياسية والقانونية تزخر بتعاريف متعددة لحقوق الانسان، غير أننا آثرنا ان نأخذ جزءاً يسيراً منها في بحثنا هذا والذي نعتمد فيه التعريف الوارد في ادبيات الأمم المتحدة الذي يقول: "ان حقوق الانسان ضمانات قانونية عالمية تحمي الافراد والمجموعات من الافعال التي تعيق التمتع بالحريات الاساسية وكرامة الانسان"[2].

3. **مفهوم العالمية**: في ظل النظام الدولي الذي كان سائداً على مدى معظم القرن الماضي، سادت نزعة متزايدة لدى جمهره من الباحثين ترى وجاهة في التحرك نحو العالمية (universalism) وجدوى العمل من أجلها كمنهج يقود الى القضاء على بواعث التناحر بين الدول القطرية والتمسك بالنعرات الوطنية وما يقود اليه هذا من تكرار الصراع الدامي الذي اوقع العالم في حربين طاحنتين، ليس بسبب شيوع ظاهرة التناحر في مختلف ارجاء العالم بل بحكم سيطرة الامم الاوربيه على مقدرات مساحات شاسعه من العالم من خلال آلية الاستعمار السافر.

هذا السعي نحو العالمية هو اختيار توجهي تحدد واقعيته اعتبارات موضوعية على رأسها طبيعة النظام الانتاجي وما يفرزه من علاقات داخل وحداته وامتدادها الى ما بين هذه الوحدات في مجتمعاته ثم ما بين المجتمعات ذاتها وفي هذا

---

(1) جمال عبد اللطيف الرفاعي، منظومة حقوق الانسان، عمان، دار النسر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1997، ص9.

(2) نقلاً عن د. عزيز جبر شيال، التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبوث العراقية، العدد (2) نيسان، 2005، ص22.

الاطار كانت الدعوة الى العالمية تأخذ في اعتبارها ايقاف النزعة الى القطبية التي تظهر في ظل الكيانات القطرية[1].

ويعتبر معظم مفكري العولمة ان انحسار الحدود القومية هو من اهم سمات العولمة وما يعنونه هنا هو ان الحدود الجغرافية في طريقها الى التهشم الكامل امام المد العولمي ويعود هذا حسب نظرية العولمة الى التغير الجذري الذي حدث في عالم اليوم، يتلخص هذا التغير في الترابط العالمي الذي أثر في التركيبة الاجتماعية والبنيويه والاقتصادية والسياسية التي غطت جميع اقطار العالم لهذا فقد اصبحت الحدود القومية عائقاً لمسار تطور الانسان من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أصبح من المستحيل التعايش بمعزل عنها. وبذلك فقد كان التفاعل يتركز على العلاقة بين الدولة والعالم ان لم يكن بين الدولة والدول الاخرى.

أما الان فقد اصبح التفاعل مباشرة بين الفرد والعالم ويعني ذلك تخطي الحدود بعد ان فقدت خاصيتها في ربط الانسان القومي بالعالم[2].

ان ما نعيشه اليوم هو مرحلة تتداخل فيها سياسات الدول مع القانون الدولي وترسم اطرها قرارات مجلس الامن والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الى الدرجة التي زالت معها الحدود الفاصلة بين (حق التدخل الانساني) وحق (ممارسة الدول لسيادتها الوطنية) فأنتهت مرحلة سيادة القانون الدولي المنظم للدول بدخول فاعلين دولين جدد من منظمات أرهابية واحزاب تحرر وطنية وافراد وحتى منظمات حقوق الانسان بحيث نقرانه عصر جديد آخذ في التشكل، دخل معه المجتمع الدولي حقبه جديدة من التطور والتغير، وغدت مفاهيم مثل المصلحة الوطنية والسيادة فاقده لقدسيتها لمصلحة العدالة الانسانية او العدالة

(1) تعقيب محمد الامام على بحث بول سالم، الولايات المتحدة معالم الهيمنه في مطلع القرن الحادي والعشرين، في اسامة امين الخولي (تحرير)، مصدر سابق، ص254.

(2) د. عبد الله عثمان التوم، د. عبد الرؤوف محمد آدم، مصدر سابق، ص27.

الدولية وبما يوحي بالتعارض الصارخ بين قواعد النظام الدولي القديم التي ارسيت في القرن الماضي بفعل ميثاق الامم المتحدة ونظام دولي يتشكل يستمد أسسه من الحقوق التي حددها الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي هي ركيزة من ركائز النظام الدولي السابق تأسست عليه الشرعيه الدولية لحقوق الانسان والتي تضمنت في عالم اليوم حقوق الفرد ضد استبداد الدول إلا انه مازالت الدول الكبرى تتعاطى مع هذه المفاهيم وفق ميزان المصلحة وهو ما يمكن ان نتلمسه من خلال أمعان النظر والتفكير في آلية التعامل الدولي فيما يخص القضايا الدولية[1].

ان العالمية لا تعني تراجع او تهميش والغاء الهوية الوطنية، كما ان الانتماء الانساني لا يعني عدم الانتماء للوطن وسقوط الولاء للاسرة والجماعة او الامة بل ان التواصل مع القضايا العالمية كقضية البيئة وحقوق الانسان والفقر والانفجار السكاني لا يعني فقدان الاتصال بالوقائع الوطنية او تجاهل الهموم الحياتية اليومية والمحلية التي ستظل ملحة كما كانت في العصور السابقة لعصر العولمة. ستبقى الهوية الوطنية قائمة بل انها ستعزز لكن ستتمو بجانبها الهوية الانسانية والمواطنه العالمية[2]. إننا نعيش اليوم عصر العالمية كما انه استحالة انغلاق الدول في اطارها القومي، وان كل الدول بما فيها الدول العربية لم تعد في وضع يمكنها من انشاء اسوار جديدة في تطويق نفسها من التأثر بالاخرين[3].

---

(1) د. عماد مؤيد، انتهاك السيادة بين كوسوفو وكردستان العراق، الصباح العدد 1345 في 2008/3/17.

(2) عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، المستقبل العربي، السنة (24)، العدد 278 (نيسان ابريل، 2002)، ص33.

(3) د. عبد الله عثمان التوم، د.عبد الرؤوف محمد آدم، مصدر سابق، ص28.

ثانياً: أشكالية العلاقة بين العولمة والعالمية

يندرج ضمن هذه العلاقة الملامح الآتية:-

1. ان العولمة في مفهومها الضمني ومدلولها الاصطلاحي ليست هي "العالمية" إذ لا يمكننا أن نقرنها –مثلاً– بعالمية الاديان او بعالمية بعض المذاهب السياسية او الاقتصادية كالاشتراكية لان "العالمية" مصطلحاً ومضموماً أرتبطت بالارض والانسان أما "العولمة" مصطلحاً ومضموناً أرتبطت بالكونيه وانظمة الانسان المتنوعة سواء مع الارض او في الفضاء[1].
2. العالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد والتوفق بين المجتمع الدولي على اهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع وهي تعني الانفتاح على الآخر وتعبر عن الرغبة في الاخذ والعطاء.
اما العولمة فهي تجسد اوضاع معينة على العالم اجمع اي انها تعتمد على التحول من الخارج فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة، لذلك لابد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات وادماجها في النظام العالمي وليس اعتماداً على الدينامية الذاتية وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته[2].
3. العولمة (Globalization) شيء والعالمية (Universalisme) شيء آخر، العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الاخرى، واحتفاظ بالخلاف الايدلوجي اما العولمة فهي نفي للآخر واحلال للأختراق الثقافي محل

---

(1) تعقيب سيار الجميل على بحث السيديسين، في مفهوم العولمة، في اسامة امين الخولي (تحرير)، مصدر سابق، ص42.

(2) د. سهيل الفتلاوي، حقوق الانسان بين تحدي العولمة وعنف الارهاب واتساع الجريمة المنظمة، محطات استراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 115، 2003، ص9.

الصـــراع الايـــدلوجي وبالتـــالي فالعولمـــة ارادة للهيمنـــة وقمـــع واقصـــاء للخصوصـية، امـا العالميـة فهـي طمـوح الـى الارتفـاع بالخصوصـية الـى مستوى عـالمي، اي ان العولمـة احتـواء للعـالم والعالميـة تفتح علـى مـاهو عـالمي وكـوني. والعالميـة طمـوح مشـروع ورغبـة فـي الآخـذ والعطـاء، فـي التعارف والحوار، والتلاقح، انها طريق الانا للتعامل مع الآخر بوصفه (انا ثانية) طريقها الى جعل الايثار يحل محل الأثرة. أما العولمة فهي طموح بل ارادة لاختراق (الآخر) وسلبه خصوصيته وبالتالي نفيه من العالم[1].

4. ان لكـل أمـة ووطـن ودولـة الظـروف الخاصـة، والمشـكلات الخاصـة، والحاجات الخاصة فضلاً عن البعد التاريخي الخاص، لذلك هناك نظرية خاصة لها بالرغم من اشتراك الاوطان والامم والدول بخصائص مشتركة، هذه الخصائص تعبر عنها العالمية من خلال الحوار الحضاري الفكري الذي يخلق جسورالعالمية الانسانية الحميمة، في حين نجد العولمة تؤدي الى سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية واعادة صهرها وتشكيلها في اطار هوية وشخصية عالمية، اي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة الى العمومية العامة بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتمائه وولائة ويتنصل من جذوره[2].

5. من خلال نصوص مواثيق حقوق الانسان يتضح في العالمية انه (لا تتمثل الهوية الثقافية ولاتبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية قادرة على نشدان العالمية الا اذ تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص يتطابق فيه

---

(1) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، لسنة (20) العدد 228 (شباط، فبراير 19998) ص17.

(2) د. محسن احمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2000، ص131.

ثلاث عناصر: الوطن والامة والدولة. على خلاف العولمة فأنها تركز على شيوع ثقافة مطلقة بمعنى صهر الثقافات المختلفة عن طريق تعميم ثقافة المركز الرأسمالي القيادي فيها.. بمعنى العمل على فقدان الترابط لتلك العناصر التي تعبر عن الخصوصية الثقافية والحضارية التي تعبر عن تنوع التظم السياسية والاقتصادية في العالم[1].

نستخلص من كل ما تقدم بأن مفهوم العولمة ليست هي العالمية ذلك ان العولمة قد وضعت احكاماً فكرية وتاريخة وزعمت هذه الاحكام نهايات للتاريخ والحضارات (كنهاية التاريخ) و(صراع الحضارات) ونهاية عصر الايدلوجيات ونهاية عصر القومية وهي (اي العولمة) تسعى لالغاء الهوية والقيم والثقافة الخاصة للدول في حين أن العالمية تعني الانفتاح على العالم بعلاقات دولية قائمة على توازن المصالح بين دول العالم وبمختلف انواع هذه العلاقات كالاقتصادية والثقافية والاعلامية والتقنيه وبما يؤدي الى تحقيق مردود ايجابي لكافة الاطراف وهذه العلاقات تؤدي الى تمتين هذه العلاقات الانسانية على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والحضاري.

ثالثاً: حقوق الانسان من الخصوصية الى العالمية

في هذه الفقرة من البحث سنناقش الاشكالية الاتية:- هل أن مسائل حقوق الانسان تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة أم لا؟ ولماذا؟

حيث ترجع جذور مبدأ عدم التدخل في المسائل التي تعد من صميم السطان الداخلي للدولة الى ما جاء في عهد عصبة الأمم التي تناولت موضوع حل النزاعات بين الدول أمام مجلس العصبة، وعند صياغة ميثاق الامم المتحدة جرت

(1) د. صلاح حسن مطرود، العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، مصدر سابق، ص224.

تعديلات واسعة على ما جاء في عهد عصبة الامم، وشمل عدم تدخل الأمم المتحدة في القضايا التي تعد من السلطان الداخلي للدولة[1].

وفي مرحلة الحرب الباردة دخل الصراع في مجال حقوق الانسان ضمن الصراع الايدلوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك، التي حاول كل منها ان يثبت أحقية الحقوق التي يؤمن بها، فضلاً عن المحاولات المتكررة لانتهاك كل منها لحقوق الآخر[2] وفي هذه المرحلة حيفت العديد من المواثيق الدولية التي حاولت تأكيد حقوق الانسان في العالم كان أهمها هو الميثاق العالمي لحقوق الانسان في 10 كانون الاول 1948، هذا الميثاق بمواده الثلاثين قد نص على كرامة وحقوق الافراد وضرورة التمتع بها وهذا واضح في مادته الاولى والثانية[3].

ان هذا الميثاق حسب تعبير "د.رياض عزيز هادي" يحمل صفة العالمية أي الشمولية كونه يحقق او يدعو الى تحقيق حقوق الانسان لكل شعوب العالم وأممه، فضلاً عن أنه يعني قابلية مبادئه على التطبيق في المجتمعات الانسانية كافة بغض النظر عن أية تمايزات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية قد تميز مجتمعاً عن الآخر[4].

والعالمية في مجال حقوق الانسان هي تقديم مفاهيم يشارك جميع اعضاء المجتمع الدولي في تنسيقها وصياغتها بشكل يؤدي الى وجود اتفاق بين الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات، لكن ما يلاحظ ان

---

(1) باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الانسان في باسل البستاني (تحرير) النظام الدولي الجديد – اراء ومواقف– بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص54.

(2) سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر، منشورات لسان الصادق، دار الغدير، الطبعة الاولى، 2005، ص65.

(3) للمزيد انظر مواد الميثاق العالمي للحقوق الانسان.

(4) رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الانسان، سلسلة آفاق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العدد (19)، 2000، ص23.

هذا الميثاق قد عبر عن وجهة نظر الدول الغربية، فعند التمعن فيه، لانجد سوى محاولة لتثبيت المذهب الفردي حيث جاء في مقدمة الاعلان اشارات لأساس فردي، حيث تذكر عبارات (كل شخص، كل فرد، كل انسان)[1].

وبانتهاء الحرب الباردة وبروز المتغيرات الدولية الجديدة، تلك المتغيرات التي حولت بعض المفاهيم العالمية بأتجاه جديد مؤطره كلاً فيها باطار غربي– امريكي بما فيها حقوق الانسان لذلك سعت الولايات المتحدة الى تعميم مفاهيم حقوق الانسان من الخصوصيه الى العالمية ومحاولة فرضها خصوصاً وقد ذهبت مع بروز هذه المتغيرات مفاهيم "السيادة الوطنية" أدراج الرياح ولم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة واصبح من حق المجتمع الدولي التدخل في حماية حقوق الانسان وليس ثمة تقنين دولي لهذا الحق[2]. وبذلك انتقلت حقوق الانسان الى مرحلة جديدة بشكل لاتعرف الحدود ولا الدول فأصبح الانسان مواطناً في هذا العالم الرحب في أية بقعة من بقاع الارض وأينما وجد انتهاك حقوق الانسان فأن المجتمعات يثورون ضده ويقفون موقف الاستنكار على مستوى الدول وضد السلطات الدكتاتورية بحيث لايستطيعون ان ينتهكوا حقوق الانسان خلف جدرانهم الحديدية ويحرموا مواطنينهم من الحقوق ويضطهدونهم حسب اهوائهم[3].

وبذلك حظت حقوق الانسان في هذه المرحلة بأهتمام كبير بل هي اليوم واحده من الاهتمامات الدولية بقدر ما هي هَمْ وطني في بعض دول العالم وهذا متأتِ

---

(1) سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر، مصدر سابق، ص95.

(2) د. صلاح سالم زرنوقه، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدول في العالم الثالث، السياسة الدولية العدد 122 اكتوبر 1995، ص72.

(3) السفير عمر البرزنجي، مصدر سابق.

تجاوباً مع تيار عالمي عارم[1] والتي من أهم افرازاته هو ديمقراطية العالم التي تشير الى التزايد الملحوظ في عدد الدول الديمقراطية خلال السنوات العشرة الاخيرة وتراجع عدد الدول والحكومات السلطوية الفردية والتي تكثر من انتهاكاتها لحقوق الانسان وحرياته لذا فأن ابرز معالم القرن الواحد والعشرين هو بروز نظام عالمي جديد يبدو من الوهله الاولى اكثر ديمقراطية واكثر ليبراليه من النظام العالمي القديم.

الارتقاء في الوعي من الطور المذهبي الى الوطني والقومي تم الى العالمي فالكوني هو في قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي بعالميه العالم وبوحدة البشرية التي تعيش عصر عالمية التفكير والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات، وعالمية البقاء والفناء.

وأن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية القادمة ستكون بطبيعتها عالمية، والحلول المطلوبة ستكون عالمية ايضاً اكثر مما هي محليه.

هذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية سيدفع بالبشرية للنظر الى ذاتها ككتله واحدة ذات مصير واحد تشترك بعضها مع بعض في قيم انسانية عميقه ومشتركة تتخطى الخصوصيات الحضارية والمناطق الثقافية والذاتيات الوطنية[2].

أن اهم ما نستخلصه من ميثاق الامم المتحدة، ان حقوق الانسان في الدولة ليست من الاختصاصات المطلقة للحكومات التي يمكنها ان تضع ما تشاء من القوانين على ان لا تتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان وان تراعي هذه الحقوق. وأن المواطنين في أي دوله لهم الحق في الشكوى الى جهات دولية حين تعرض حقوقهم للانتهاك من قبل حكوماتهم وقد لا تستطيع الحكومات تنفيذ

---

(1) رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات) سلسلة آفاق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، العدد 16، 1997، ص44.

(2) عبد الخاق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مصدر سابق، ص32.

مستويات الحقوق الانسانية والاقتصادية، الثقافية والاجتماعية بسبب قلة الموارد المالية ولكن لا يجوز ان تقدم خدماتها على اساس التميز العنصري او الديني او اللغوي بين المواطنين.

ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة احترام حقوق الانسان من الاهداف الرئيسية للمنظمة اذ يعتبرها الفصل الثاني من الشروط الرئيسية لقبول واستمرار عضوية الدوله بالأمم المتحدة بحيث يمكن فصلها اذ ما انتهكت هذا الهدف الرئيسي ويمكن ان تخضع للمساءلة أمام المجتمع الدولي ومؤسساته وفي مقدمتها الامم المتحدة. من هنا يجب ان يكون هذا التفسير لنطاق سيادة الدولة مفهوماً لحكومات الدول النامية ومفهوماً لدى المدافعين عن حقوق الانسان لادراك مدى حقهم في الدفاع داخلياً ودولياً[1].

ان حقوق الانسان وحرياته الاساسية هي مترابطة وشاملة وذات طبيعة عالمية ملزمة وان هذه الصفة الاخيرة دون غيرها هي التي تلزم الاطراف الدولية الى تعزيزها وحمايتها على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية[2]. وهذا ما اشار اليه المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فينا عام 1993 والذي تمخض عنه الاعلان في الدوره (49) للجمعية العامة عام 1994 "ينبغي الاعتراف بأن جميع حقوق الانسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية عالمية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وانه مع وجوب مراعاة أهم الخصائص المميزة الوطنية والاقليمية ولمختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية فأن واجب الدول

(1) جمال عبد اللطيف الرفاعي، منظومة حقوق الانسان، مصدر سابق، ص18.

(2) د.جمال حسن مطرود، العولمة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، مصدر سابق، ص222.

بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، ان تعمل على تعزيز جميع حقوق الانسان وحرياته الاساسية وحمايتها"[1].

ان عالمية حقوق الانسان تعني قابلية مبادئها للتطبيق او بالاصح وجوب تطبيقها في كافة المجتمعات الانسانية أياً كانت التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر.. كما ان عالمية حقوق الانسان تنبع من حقيقة ان كل الحضارات قد أسهمت في تقديم قيم حقوق الانسان ودعم مسيرتها رغم ان الغرب يحاول ان يؤكد على ان مفاهيمه ودوره في حقوق الانسان أخذ طابعاً عالمياً خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق[2]. بيد ان التسليم بعالمية حقوق الانسان لايعني بالضرورة نفي الخصوصيات الثقافية والحضارية لهذا الشعب او لهذه المجموعة من الشعوب او تلك والسبب في ذلك يرجع الى ان هناك قاسماً مشتركاً على مستوى بعض المفاهيم بين النظم القانونية والثقافات المختلفة فيما يتصل بحقوق الانسان الا انه صحيح ايضاً وبالقدر ذاته انه توجد ثمة خصوصيات من الضروري عدم اغفالها او التغاضي عنها. وهذه الخصوصيات قد يكون مصدرها القيم الدينية او النظام العام او الاداب او السنن والعادات والتقاليد والاعراف وأتساقاً مع ذلك فأنه يكون من صميم حقوق الانسان حق كل فرد او جماعة في أن يشعر باختلافه وتميزه عن الآخرين[3].

يتضح مما تقدم بخصوص فكرتي الخصوصية والعالمية في حقوق الانسان، أن الخصوصية ليست نقيض العالمية بل هي العكس من ذلك فأنها تمثل أضافة نوعية مهمة عبر أفساح الطريق للوصول بحقوق الانسان الى درجة أبعد مما

---

(1) أنظر وثيقة الأمم المتحدة، الجمعية العامة A/49/36 Nov/1994 الخاصة بالدورة 49 للمفوض السامي.

(2) رياض عزيز هادي، حقوق الانسان، تطورها، مضامينها، حمايتها، بغداد، 2005، ص99.

(3) د. عامر حسن فياض، أثر تدريس حقوق الانسان في تعزيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر، اوراق عراقية، بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (1)، 2005، ص15.

يمكن أن يتفق عليه المجتمع الدولي باعتبار ان الامم والشعوب تختلف فيما بينهما أختلافاً من ناحية الحضارة والثقافة وبالتالي فأن لكل أمة أو دولة ثقافة خاصة بها وهذه بمثابة علامات حضارية لتلك الأمة أو الدولة.

رابعاً: عولمة حقوق الانسان

لقد أصبح من الواضح ان العالم يتعولم بأسرع واعمق مما كان يتصور او يتخيل. فحركة عولمة العالم التي كانت قائمة دائماً في كل المراحل التاريخية المختلفة اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة وازدادت اندفاعاً مع بداية الالفية الجديدة.

كل المعطيات والمؤشرات والحقائق والتطورات تشير الى ان الحياة المعاصرة اليوم أكثر عولمة، والعالم أكثر انكماشاً والدول أكثر ارتباطاً والاقتصادات اكثر اندماجاً والثقافات أكثر انفتاحاً والبشرية عموماً اكثر التصاقاً واكثر وعياً بأنتمائها لكوكب واحد من أي وقت من الاوقات[1].

ومن التجليات السياسية للعولمة هو النزوع الى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان، وفي هذا الصدد تثار أسئلة منها: هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هي الديمقراطية الغربية أم أن هناك صياغات آخرى متأثره بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات في العالم؟

وهل هناك اجماع على احترام مواثيق الانسان أم أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الانسان العالمية؟[2] حتى ظهرت قنوات عديدة يمكن من خلالها أن يتفاعل الفرد مع الوضع الدولي الراهن باعتباره "اي الفرد" أحد المخاطبين في القانون الدولي بحيث أن أية انتهاكات

(1) عبد الخاق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، مصدر سابق، ص24.

(2) تعقيب طلال عتريس على بحث السيد يسين، في مفهوم العولمة، في اسامة أمين (تحرير)، مصدر سابق ص32 ص33.

لحقوقه تعد أحدى الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية وهذا يعد بحد ذاته تطوراً مهماً في ميدان حقوق الانسان[1]. ففي ظل العولمة أزداد الاهتمام بقضية حقوق الانسان وحرياته المدنية والسياسية مثل حقه في التعبير عن أرائه وافكاره ومعتقداته وحقه في المشاركة العامة في الترشيح والانتخاب والتصويت. وقد تزامن ذلك مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطيه الذي اجتاح العالم خلال السنوات الاخيرة[2] وفي هذا الصدد يقول بريجنسكي "ان حقوق الانسان كانت هي الرهان الاساس في الحرب البارده وان التزام الغرب بحقوق الانسان وايمانه العميق بها هو سبب قوته وان السماح بحرية الاختيار في مواجهة التعنت والاكراه الايدلوجي هو الذي يعد نهاية للحرب الباردة في مفهوم الغرب"[3].

أن قضية حقوق الانسان باتت اليوم منفذاً لطرح جديد لم تألفه الاسرة الدولية من قبل أستناداً الى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. ففي مؤتمر برلين للأمن والتعاون الاوربي الذي عقد خلال الفترة من 19-20 حزيران 1991 وتمخضت عنه أتفاقية برلين التي تضمنت 20 بنداً وقد وفرت هذه الاتفاقية آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية وهي أحقية الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ان تتدخل في وضع حد لاية انتهاكات لحقوق الانسان والقوانين الدولية داخل أية دولة عضو في المؤتمر. وتعد هذه الاتفاقية خطوه مهمه على طريق هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى او في الاقل تقييد هذا المبدأ "حيث لم تعد قضية حقوق الانسان في أية دولة أوربية

---

(1) سعد حقي توفيق النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، منشورات الاهلية، 1999، ط1، ص54.

(2) عبد الخالق عبد الله، النظام الدولي الجديد.. الحقائق والاوهام والسياسة الدولية، العدد 24 نيسان، 1996، ص56.

(3) زبغينو بريجنسكي، انتهاء الحرب الباردة، السياسة- الدولية العدد 100 نيسان، 1990، ص206 ص207.

من الشؤون الداخلية لهذه الدول". وكخطوه اكبر ثم طرح هذه المسأله على مستوى الاممم المتحدة[1]. حيث ان مجلس الامن الدولي ربط بين حقوق الانسان وحفظ الامن والسلم الدوليين وان انتهاكها يمس السلم ويعقد الاختصاص لمجلس الامن الدولي بممارسة صلاحياته، من هذا الربط تمارس الدول الكبرى تأثيرها ونفوذها للتدخل عبر مجلس الامن الدولي بداعي ان انتهاكات حقوق الانسان تمس السلم والامن الدوليين وبذلك اصبحت حقوق الانسان احد الادوات الاساسية في الاستراتيجيات الدولية في ظل العولمة[2].

إن مسألة حقوق الانسان بالنسبة لدول العالم الثالث هي مسألة من صميم سيادتها واختياراتها السياسية الوطنية وبالتالي لايحق للغرب ان يفرض مفاهيمه وقيمة في قضية حقوق الانسان باسم العولمة. في حين ان الغرب يرى في حقوق الانسان قيماً عالمية واساسية اعتمدتها الاسرة الدولية من خلال مواثيق واتفاقيات دولية لذا يجب ان تسعى كل أمم العالم ودوله لتطبيقها ولا يمكن رفضها او الاجتهاد بالخصوصيات والظروف الوطنية للتنصل عنا والاكثر خطورة في ذلك هو تنصيب الغرب نفسه قاضياً وحكماً ووصياً في هذه المسائل على سائر المجتمع الدولي[3]. وعليه أصبحت حقوق الانسان تعبر عن اطار قومي لمصلحة غريبة لنشر المفاهيم المرتبطة بالفكر الرأسمالي من خلال دعوتها الى تلك الحقوق[4].

---

(1) رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم "قضايا.. وتحديات" بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1997، الطبعة الاولى، ص41.

(2) باسيل يوسف، نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، شؤون سياسية، العدد 5 مايس، 1994، ص129.

(3) رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا.. تحديات)، مصدر سابق، ص43.

(4) د. سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر، مصدر سابق، ص96.

أن ظاهرة العولمة تبدو اليوم أمام مفارقة واضحة، ففي الوقت الذي تبشر فيه بالديمقراطية والليبراليه وحقوق الانسان وحرياته الاساسية فهي نغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم أما بسبب المصالح التجارية أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها[1]. فتقرير أمنستي انترناشيونال في اكتوبر عام 1998 والذي كشف تورط الولايات المتحدة نفسها في انتهاكات حقوق المعتقلين الرجال والنساء السود وطالبي حق اللجوء السياسي قد سدد ضربة قوية للولايات المتحدة التي نصبت نفسها شرطياً عالمياً، وحينما ارتكبت القوات الصربية جرائم بشعه في منتصف كانون الثاني 1999 بقتلها "45" من المدنيين من الاقليه الالبان في كوسوفو تعذر على مسؤولي محكمة الجزاء الدولية ارسال فريق للتحقيق حول حيثيات الحادث لمنع الصرب منحهم تأشيرة دخول بحجة انهم لن يقبلوا اي محاولة من الخارج للتحقيق حول ملابسات المجزره[2] ولا نسى ما حدث في سجن ابو غريب من انتهاكات لحقوق الانسان من قبل الضباط والجنود الامريكان لمعتقلين عراقيين وما ترتب على ذلك من فضائع امريكية يندى لها جين الانسانية.

نستخلص من كل ما تقدم بأن قضية حقوق الانسان لم تعد من صميم السلطات الداخلي للدول في ظل العولمة وانما تعد من الالتزامات الدولية باعتبار أن انتهاكات حقوق الانسان من الجرائم المخلة بالسلم وأمن الانسانية وأحالة مرتكبيها الى محاكمة جنائية دولية ويمكن ان يشكل ذلك وسيلة ضغط سياسية بصيغة التهديد بمحاكمة المسؤولين في دولة معينة وهذا ما ترتب على تغيير في مفهوم السيادة للدول بحيث اصبح هذا المفهوم ليس مطلقاً كلما كان سابقاً. وهذا

---

(1) تعقيب طلال عتريس على بحث السيد يسين، في مفهوم العولمة في أسامة أمين الخولي (تحرير)، مصدر سابق، ص46.

(2) د. عبد الله عثمان التوم، ود.عبد الرؤوف محمد آدم، مصدر سابق، ص152.

متأتِ من اعتبار الفرد أحد المخاطبين في القانون الدولي المعاصر وجواز تقديمه شكوى ضد دولته عن انتهاكات حقوق الانسان وهذا الأمر أصبح بحكم الواقع.

وفي ظل العولمة فأن اي انتهاك لحقوق الانسان في اي مكان من العالم تنتقل أصداؤه الى المناطق الاخرى بفعل ثورة الاتصالات وحركة المعلومات الاسريعة والتقدم التكنلوجي وهذا ما يسمح للناس بادراك ما يحدث في أية بقعة من العالم في نفس اليوم.

الخاتمة والاستنتاجات

ان من اهم افرازات العولمة هي عودة الغرب والولايات المتحدة الامريكية الى فرض التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وقامتا بتأطيرها بأطار غربي امريكي محاولة تعميمها وفق الرؤية الامريكية- الغربية، حتى أضحت هذه المفاهيم مقاييس الغرب والولايات المتحدة لشرعية او لا شرعية النظم السياسية في العالم وعليه فأن أهم الاستنتاجات التي يمكن ان يخرج بها البحث هي:

1. هناك اتفاق عام على عدم وضوح مفهوم العولمة وعلى صعوبة الاحاطة به من الناحيتين النظرية والعلمية.
2. هناك تياران يتجازبان مفهوم العولمة، تيار يرى ان العولمة هي هيمنة القرى السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم وبكلمة ادق هي "أمركة العالم" بينما يرى تيار آخر ان العولمة تبادل منافع وخبرات ومعارف بين أمم وشعوب العالم اي الاخر والعطاء.
3. ان المقصود بالعولمة هي ليست العالمية التي تعبر عن اشتراك الامم بخصائص مشتركة يكون التعبير عنها من خلال الحوار الحضاري الفكري الذي يخلق جسور العالمية الانسانية في حين ان العولمة جاءت بنظريات وضعت احكاماً فكرية وتاريخية مثل (نهاية التاريخ) و(صراع الحضارات) ونهاية عصر الايدلوجيات ونهاية عصر القومية.
4. ان العالمية هي مشروع انساني عام من نتاج حركة الحياة للمجتمعات والامم وفق خصوصيتها عبر التاريخ الانساني وهذا يعني في الوقت نفسه التعاون المتكافئ والمصلحة المتبادلة بين الدول بمختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في حين ان العولمة تعني منطومة قيم معينة تريد أن تهيمن على باقي منظومات القيم الاخرى ارتبطت مصطلحاً ومضموناً بالكونيه.

5. لم تعد قضية حقوق الانسان قضية خاصة وانما هي قضية عامة وشاملة تعني الناس عموماً بحيث لايستثنى منها الا اولئك الذين يقفون ضد هذه الحقوق ويعود ذلك الى الجهود والتي تبذلها المنظمات الدولية غير الحكومية.
6. ان مفاهيم حقوق الانسان في ظل العالمية هي مفاهيم يشترك الجميع في صياغتها بينما مفاهيم حقوق الانسان في ظل العولمة هي مفاهيم امريكية غربية تحاول الولايات المتحدة الامريكية والغرب ان تؤكدا على ان مفاهيمها أخذت طابعاً عالمياً خاصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.
7. ليس هناك تقنيين دولي لحق المجتمع الدول للتدخل لحماية حقوق الانسان في ظل العولمة وهو تدخل جديد لم يكن موجوداً سابقاً حيث تخشى بعض الدول ان يتخذ ذريعة سياسية تحت غطاء انساني لتصفية حسابات لاعلاقة لها بالانسانية.
8. في ظل العولمة تداخلت سياسات الدول مع القانون الدولي حيث زالت منها الحدود الفاصل بين حق التدخل الانساني وحق ممارسة الدول لسيادتها الوطنية فأنتهت مرحلة سيادة القانون الدولي المنظم للدول بدخول فاعلين دوليين جدد.
9. وفي ظل العولمة لاول مره تطرح المعادلة بين سيادة الدول وحماية حقوق الانسان واستبعاد السيادة عن طريق القول بأنها قد تعنى ضمناً الحق في ارتكاب مذابج جماعية او شن حملات ابادة السكان المدنيين كما توصف انتهاكات حقوق الانسان بأنها تعرض السلم للخطر وهذا من شأنه نقل قضايا هذه الانتهاكات الى مجلس الامن الدولي بوصفة مسؤولاً عن حفظ السلم والامن الدولين.

10. العالمية تعين الناس على التواصل والتعاون حتى يكون العالم سوقاً للعمل والانتاج ومجالاً للتبادل والتداول وتقوم بتقريب العالم وبتفاعل كل عالم من العوالم ايجابياً، في حين ان العولمة تقوم على تنميط الشعوب وتوحيد الاذواق، والغاء النماذج وفرض الاختيارات بالقوة والتهديد.

المصادر

اولاً:- الوثائق

1. وثيقة الأمم المتحدة، الجمعية العامة A/49/36 Nov/1994 الخاصة بالدورة 49 للمفوض السامي.

ثانياً:- الكتب العربية

1. اسامة امين الخولي (تحرير)، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2000.
2. باسل البستاني (تحرير) النظام الدولي الجديد – اراء ومواقف– بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992.
3. جمال عبد اللطيف الرفاعي، منظومة حقوق الانسان، عمان، دار النشر للنشر والتوزيع الطبعة الاولى 1997.
4. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الانسان، تطورها، مضامينها، حمايتها، بغداد، 2005.
5. سعد حقي توفيق النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، عمان، منشورات الاهلية، ط1، 1999.
6. سناء كاظم كاطع، الفكر الاسلامي المعاصر، منشورات لسان الصادق، دار الغدير، الطبعة الاولى، 2005.
7. مجموعة باحثين، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، 1999.
8. محسن احمد الخضيري، العولمة "مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2000.

ثالثاً:- الاطاريح ورسائل الجامعية

1. سرمد عبد الستار أمين، التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي "دراسة مستقبلية" رسالة دكتوراه غير منشورة متقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2000.

رابعاً:- الدوريات

1. باسيل يوسف، نحو الترابط الشمولي في البيئة الدولية الراهنة، شؤون سياسية العدد 5، مايس 1994.
2. خضير عباس النداوي، العولمة المضامين- الدلالات، بغداد، بيت الحكمة، مجلة الحكمة، العدد 16، 2000،
3. رسلان خضور، سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 7 تموز 1998.
4. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم "قضايا.. وتحديات" بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، 1997.
5. رياض عزيز هادي، العالم الثالث وحقوق الانسان، سلسلة آفاق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العدد (19)، 2000.
6. زبغينو بزبجنسكي، انتهاء الحرب الباردة، السياسة- الدولية العدد 100 نيسان، 1990.
7. سهيل الفتلاوي، حقوق الانسان بين تحدي العولمة وعنف الارهاب واتساع الجريمة المنظمة، محطات استراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 115، 2003.
8. صلاح سالم زرنوقه، اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدول في العالم الثالث، السياسة الدولية العدد 122 اكتوبر 1995.

9. عامر حسن فياض، أثر تدريس حقوق الانسان في تعيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر، اوراق عراقية، بغداد، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد (1)، 2005.
10. عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، المستقبل العربي، السنة (24)، العدد 278 نيسان ابريل، 2002.
11. عزيز جبر شيال، التنمية الاقتصادية وحقوق الانسان، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبوث العراقية، العدد (2) نيسان، 2005.
12. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، لسنة (20) العدد 228 شباط، فبراير 1998.

خامساً:- الصحف والمجلات والمحاضرات

1. السفير عمر البرزنجي، محاضرة القيت على طلبة الدوره الدبلوماسية لوزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية في 2004/12/9.
2. د. عماد مؤيد، انتهاك السيادة بين كوسوفو وكردستان العراق، الصباح العدد 1345 في 2008/3/17.
3. د. قحطان الخفاجي، مفهوم حقوق الانسان والقوانيين المنظمة له، محاضره القيت ضمن البرنامج التدريبي الموسوم "الديمقراطية وحقوق الانسان" التي اقامته كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للفترة من 3/22 ولغاية 2005/3/31.